المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

الدليل الإرشادي للاحتفاء باليوم الوطني للمجتمع المدني

على مستوى المؤسسات التعليمية والبنيات الإدارية

لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

- مديرية التعاون والارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي -
- مصلحة الشراكة مع الجمعيات -

فهرس

المحتوى	الصفحة
مقدمة	3
المرجعيات المؤطرة للاحتفال بالذكرى الأولى لليوم الوطني للمجتمع المدني	4
الـــغـــايـــة من الاحتفال باليوم الوطني للمجتمع المدني	8
المبادئ والقواعد التأطيرية أو التحفيزية	9
الهدف الاستراتيجي من تخليد اليوم الوطني للمجتمع المدني	10
المحاور الموضوعاتية	11
الفئات والبنيات المستهدفة	12
الإطار المؤسساتي المؤطر للعلاقة بين جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والبنيات الإدارية والتربوية لمنظومة التربية والتكوين	12
مجالات الشراكة والتعاون مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني	14
تحديد الأهداف الوظائفية الخاصة بالنشاط الهادف	15
الإجراءات العملية للاحتفال	15

مـــقـــدمـــــة

يعتزم الشعب المغربي من خلال قطاعاته الحكومية ومؤسساته الوطنية وجماعاته المحلية ومختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الاحتفاء باليوم الوطني للمجتمع المدني، الذي يوافق 13 مارس، وذلك تنفيذا للإرادة المولوية، التي عبر عنها جلالة الملك محمد السادس بعيد الانتهاء من الحوار الوطني حول المجتمع المتعلق بالأدوار الجديدة التي حددها دستور المملكة المغربية في 2011، وذلك بعد تقدير جلالته السامي للوظائف التنموية والأدوار التشاركية للمجتمع المدني والمساهمة المواطنة للنسيج الجمعوي وقواه الحية والفاعلة.

ورغبة منا في إشراك الناشئة من متعلمين وأطفال وشباب، إضافة إلى الأطر الإدارية والتربوية، في تخليد هذا الحدث الكبير، على مستوى المؤسسات التعليمية والبنيات التربوية والإدارية جهويا وإقليميا، وفق أبعاد وأشكال تحسيسية يكون الغرض منها أساسا بث وعي عميق بمدى أهمية منظمات المجتمع المدني وأدوارها الجديدة، تلك المنصوص عليها في مقتضيات دستور 2011، خصوصا الفصول التي لها علاقة بالديمقراطية التشاركية، والتي تجعل من المجتمع المدني شريكا أساسيا في رسم وتتبع وتقييم السياسات العمومية، وكذا القرارات المختلفة المتعلقة بتدبير الشأن العام بصفة عامة، والشأن التربوي بصفة خاصة، عسى هذا الأمر يبث -لدى الناشئة- روحا تروم اعتبار المجتمع المدني رافعة أساسية في المسلسل الديمقراطي والتنموي ببلادنا، تعود مسؤولية الانخراط فيه ودعمه وتأهيله على الجميع، الأمر الذي سيضع الحجر الأساس لثقافة مجتمعية طوعية جديدة، يحملها المواطن الصغير والكبير، مفادها أن مسؤولية تقدم المغرب، في مجال التربية والتكوين، ملقاة على عاتق الجميع، حكومة ومجتمعا، أفرادا وجماعات، وفق روح تعاونية تضامنية، كفيلة بإخراجنا من منطق الأحادية والانفراد في القرارات الخاصة بالفعل التربوي إلى منطق المسؤولية الجماعية التضامنية.

وحرصا منا على إنجاح انخراط المؤسسات التعليمية والبنيات الإدارية في هذه الفعاليات، نضع بين أيدي المسؤولين التربويين والإداريين هذه البيانات النظرية والمرجعية والتطبيقية، قصد الاستئناس بها، مع التأكيد أن باب الابتكار والإبداع وإطلاق عنان الخيال مفتوح، ما دام الغرض منها بلوغ الأهداف الاستراتيجية المتضمنة في ثنايا هذه السطور.

بعض مقتطفات من الدستـور المغربـي

تصدير:

" إن المملكة المغربية وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديموقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن..... "

[.....]

الفصل 1

" يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها **وتعاونها**، **والديموقراطية المواطنة والتشاركية**، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة".

[.....]

الفصل 12

" تؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون.

" تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديموقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.

يجب أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديموقراطية".

الفصل 13

" تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد **إشراك** مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها ".

[.....]

الفصل 29

" حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، **وتأسيس الجمعيات**، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة. ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات .."

[.....]

الفصل 33

على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي:

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛
- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛
- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.

[.....]

الفصل 139

تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، **آليات تشاركية للحوار والتشاور**، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين **والجمعيات** في إعداد برامج التنمية وتتبعها.

مقتطفات من الخطب الملكية السامية
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

((..... ونريد من مؤسستنا التربوية والتعليمية أن تكون فاعلة ومتجاوبة مع محيطها ويقتضي ذلك تعميم التمدرس وتسهيله على كل الفئات وبالأخص الفئات المحرومة، والمناطق النائية التي ينبغي أن تحظى بتعامل تفضيلي .....

..... إننا نستطيع تحقيق هذه الأهداف إذا ما تم ترشيد استغلال الموارد المادية وعقلنة تدبيرها وإذا ما وقع تحسين الاستفادة من الكفاءات والخبرات، وإذا ما ساهمت في الإنجاز كل الأطراف المعنية من جماعات محلية وقطاع خاص ومؤسسات إنتاجية وجمعيات ومنظمات وسائر الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، دون إغفال دور الآباء والأمهات ومسؤولية الأسر في المشاركة بالمراقبة والتتبع والحرص على المستوى المطلوب .....))

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2000 – 1999

8 أكتوبر 1999

****

((..... *وسنبشرك شعبي العزيز في مناسبة قريبة بالخطوط العريضة لهذه النقلة الديمقراطية الكبرى التي توخينا منها الإسراع بترسيخ* اللامركزية واللاتمركز *في اتجاه إفراز* مجالس محلية وإقليمية وجهوية *تجمع بين ديمقراطية التكوين وعقلانية التقطيع ونجاعة وشفافية وسلامة التدبير وتتوفر على أو سع درجات* الحكم الذاتي الإداري والمالي *الذي من شأنه جعلها تنهض بعملية* التنمية الاقتصادية والاجتماعية *ليس بالتبعية للدولة ولكن* بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.....)).

((..... *وإننا* لنشيد بالدور الفاعل للمجتمع المدني *الذي أبان عن* انخراطه *الفاعل في* محاربة *الفقر والتلوث* والأمية *مما يجعلنا* ندعو السلطات العمومية والجماعات المحلية وسائر المؤسسات العامة والخاصة *إلى أن* تعقد *معه كل أنواع* الشراكة *وتمده بجميع أشكال المساعدة.* وإننا لجد معتزين بتعاطي نخبة المجتمع المدني للشأن العام والعمل الجمعوي والاهتمام بمجالات *كانت إلى حد كبير ملقاة على عاتق الدولة لوحدها مما يعد مؤشرا على نضج الشعب وقواه الحية.....*)).

مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة ذكرى عيد العرش الثاني 30 يوليوز 2000

((..... على أن ذلك كله لا ينبغي أن يجعلنا نغفل المواعيد والاستحقاقات الأخرى التي حددها الميثاق وهي تلك المتعلقة بإقرار اللامركزية واللاتمركز في قطاع التربية والتكوين وضمان تسيير محكم لمختلف المؤسسات التعلمية **وتفعيل دور آباء وأولياء التلاميذ في تدبير الحياة المدرسية بوصفهم شركاء أساسيين في تعليم وتربية أبنائهم** على امتداد مسارهم الدراسي وكذا تشجيع التعليم الخاص وضبط معاييره وتسييره .....)).

مقتطف من الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة انطلاق الموسم الدراسي الجديد 12 شتنبر 2000

****

((..... ولا يسعنا إلا أن نبتهج بما أصبحت تشكله **الجمعيات المغربية**، من ثروة وطنية هائلة ومن **تنوع في مجالات عملها**، وما تجسده من قوة **اقتراحية فاعلة**، أصبحت بفضلها بمثابة **الشريك**، الذي لا محيد عنه، لتحقيق ما نبتغيه لبلادنا من تقدم وتحديث .....)).

مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الأيام الدراسية

حول التدبير الجمعوي بتاريخ 14 فبراير 2002

****

((..... وفي هذا الصدد، ارتأينا أن نبادر لإطلاق عملية وطنية، تهدف إلى إعطاء دفعة قوية لتعميم وإلزامية التعليم الأساسي، ضمانا لتكافؤ الفرص، ومحاربة للانقطاع عن الدراسة.

ويتمثل ذلك في منح الكتب والأدوات المدرسية، لمليون طفل محتاج، غايتنا دعم الأسر المعوزة، في مواجهتها لتكاليف الدخول المدرسي المقبل.

وسيعتمد تمويل هذه العملية أساسا، على الاعتمادات المرصودة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن **مساهمات** السلطات والمؤسسات المعنية، والجماعات المحلية، **والهيآت والجمعيات ذات المصداقية**.....٠)).

مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب 20 غشت 2008

الـــغـــايـــة من الاحتفال باليوم الوطني للمجتمع المدني

اعتباره كمحطة سنوية هامة لإبراز الوظائف الوطنية المتميزة والخدمات الجليلة التي تقدمها مختلف فعاليات المجتمع المدني لخدمة قضايا الشأن التربوي، وإبراز جهود الجمعيات الشريكة وعطاءاتها المختلفة التي تستهدف جميع المجالات المرتبطة بمنظومتنا التربوية، من خلال مظاهر احتفالية معبرة وأنشطة فكرية وتظاهرات ثقافية ورياضية وفنية، التي من شأنها التعريف بمجهودات منظمات المجتمع المدني.

اعتباره كذلك كفرصة لخلق نوع من التواصل والتعارف والتعاون بين المتدخلين، وتبادل التجارب والخبرات، وللاحتفاء برواد ورموز المبادرات المدنية مع إبراز المشاريع الجمعوية الناجحة، كما تشكل هاته الذكرى فرصة لاستثمار وتفعيل مقترحات وأفكار الفاعلين الجمعويين واستشراف الآفاق المستقبلية الواعدة.

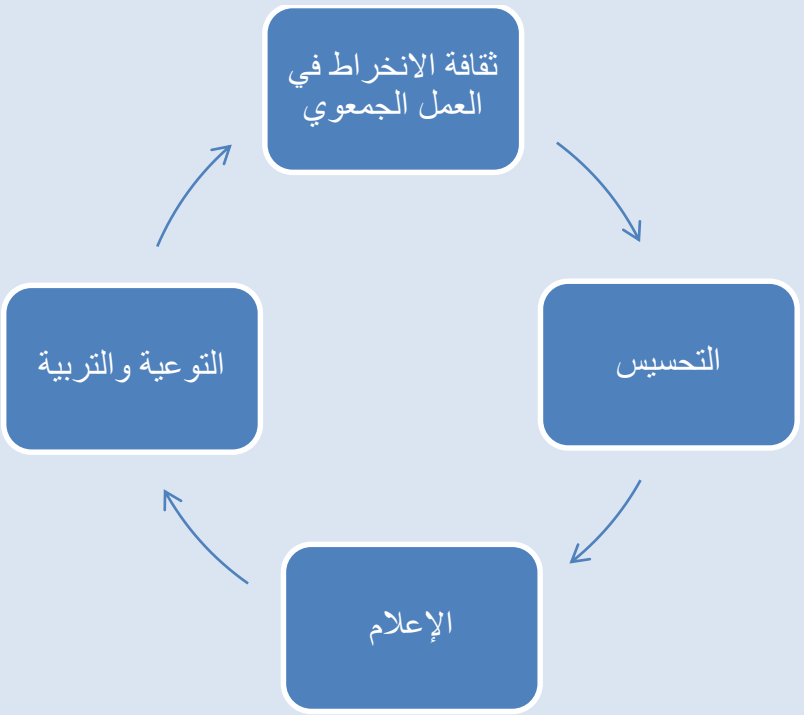

المبادئ والقواعد التأطيرية أو التحفيزية

إن كل مجتمع يتوفر على مبادئ وقواعد، تستنبط شرعيتها ومشروعيتها من الدين والأخلاق والقيم الكونية والإنسانية المشتركة بين الناس، حيث تمثل مرجعيات حقيقية للمواطن، تعكس في الأساس شروط التعايش الجماعي اللائق داخل الأسرة الواحدة والمجتمع الواحد والوطن الواحد... مثل:

الهدف الاستراتيجي من تخليد اليوم الوطني للمجتمع المدني

تحديد الشروط والسبل والآليات الضرورية للتحفيز الفعلي والفعال على الانخراط والإشراك والمساهمة في تقوية قدرات وموارد منظمات المجتمع المدني، للقيام بالأدوار الجديدة التي حددها الدستور المغربي، علما أن هذا الأمر يتوقف على مدى استيعاب الفئات المستهدفة والمتدخلين داخل المنظومة التربوية (متعلمين، أطر إدارية وتربوية، مسؤولين) للمكانة المتميزة التي تحظى بها منظمات وجمعيات المجتمع المدني، والأدوار التي تضطلع بها في مسيرة بناء النهج الديموقراطي والتشاركي والتنموي ببلادنا.

وبالتالي، يجب إذن إبراز مكانة منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي، بل كقوة اقتراحية وفاعلة داخل المجتمع، إلى جانب الهيئات والمؤسسات الوطنية المعروفة، التي تتولى صياغة القرارات العمومية وتنفيذها، وفق آليات ومبادئ خاصة بها، في إطار ما سماه الدستور "الديمقراطية التشاركية".

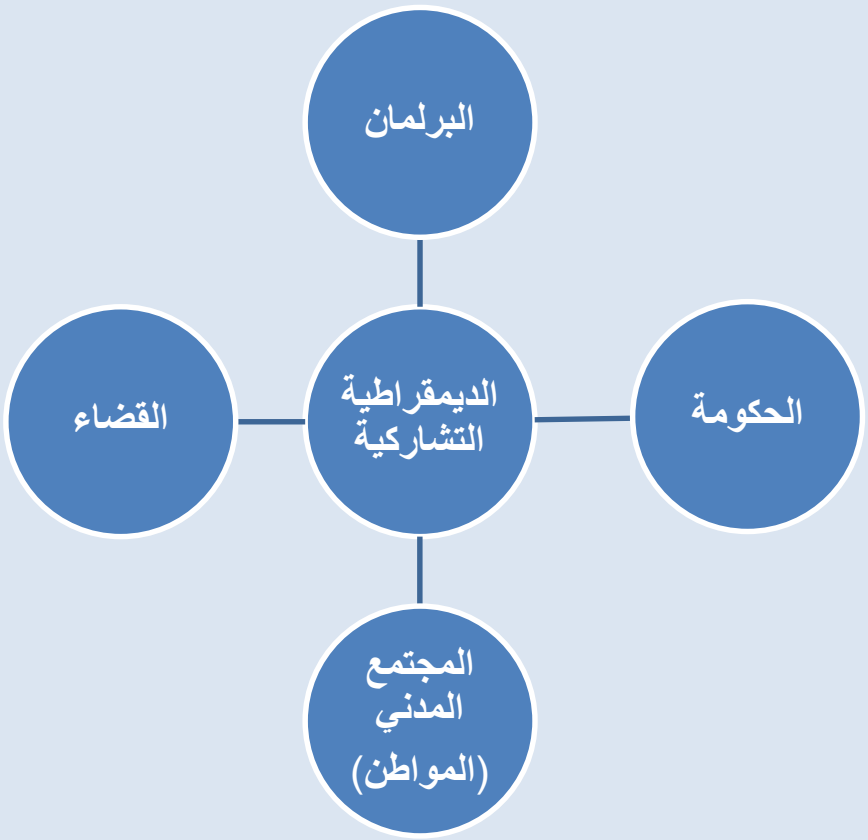

المحاور الموضوعاتية

يمكن هنا التركيز على محاور لها الأولوية بالنسبة للبرنامج الحكومي أو بالنسبة للمنظومة التربوية أو على برامج وأهداف منظمات المجتمع المدني، وإذكاء النقاش الجماعي حول القضايا والمواضيع الكبرى (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية ...) كما يمكن اعتماد مواضيع محددة لدى المتدخلين وتحسيسهم بأهمية الموضوع المثار والأثر المنتظر منه بالنسبة للمواطن، وذلك بغية الاقتناع بضرورة الانخراط في العمل الجماعي والتضامني لتحقيق التكامل المطلوب من خلال خلق ديناميكية خصبة لإنتاج الأفكار، وإبداع البرامج، وإطلاق المبادرات من طرف كل المعنيين، ومن أهم هاته المحاور، نذكر على سبيل المثال، لا الحصر:

الفئات والبنيات المستهدفة

- تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها (الابتدائي، الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي)؛
- الأطر التربوية والإدارية؛
- المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛
- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها.

الإطار المؤسساتي المؤطر للعلاقة بين جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والبنيات الإدارية والتربوية لمنظومة التربية والتكوين

أكد الميثاق الوطني للتربية والتكوين على ضرورة مساهمة كل الفعاليات في مجهود الرفع من جودة ونجاعة منظومة التربية والتكوين، بما في ذلك الجمعيات الشريكة ذات الاختصاص والاهتمام بمجال التربية والتكوين وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، بصفة خاصة، لتكون محاورا وشريكا ذا مصداقية ومردودية في تدبير المؤسسات التربوية وتقويمها والعناية بها. كما دعا الميثاق المنظمات غير الحكومية لمواصلة الجهد الجماعي من أجل تحقيق أهداف إصلاح التربية والتكوين وتحسين جودة التعليم وملاءمته لحاجات الأفراد وواقع الحياة ومتطلباتها.

وقد ساعد الإطار المؤسساتي على توفير الظروف الملائمة لتفعيل هاته الشراكة. وهكذا، وفي إطار تفعيل اللاتمركز والجهوية، أولى القانون رقم 07.00 المنظم للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كما تم تغييره وتتميمه، أهمية خاصة للشراكة حيث نص على "القيام بمبادرات للشراكة مع الهيئات والمؤسسات الجهوية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف إنجاز المشاريع الرامية إلى الارتقاء بمستوى التربية والتكوين بالجهة". كما اعتمد الميثاق الوطني للتربية والتكوين نهج أساليب الشراكة مع المنظمات الغير الحكومية ذات الخبرة في تعميم التعليم، وكنتيجة لذلك ينبغي أن يكون عملها مكملا لمجهودات الدولة، وأن تنصب مجهودات الجمعيات على تعبئة موارد إضافية اعتمادا على قدراتها الذاتية وعلى علاقاتها مع جمعيات ومؤسسات وطنية ودولية أخرى. وفي حال تخصيص منح مالية للجمعيات، في إطار إمكانيات الإدارة المتاحة، فينبغي أن ترتبط بتعاقد في إطار مشروع متكامل وأن تصرف في دفعات على أساس نتائج تقييم مرحلي للمشروع.

كما فوض المرسوم 2.02.376 الصادر في جمادى الأولى 1423 (17 يوليو 2002) بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي للمؤسسات التعليمية إمكانية تلقي دعم تقني أو مادي أو ثقافي من لدن **هيئات عامة أو خاصة في إطار اتفاقيات للشراكة**، وذلك في نطاق المهام الموكولة لها وتحت مسؤوليتها.

إضافة إلى ذلك، ترجم منشور السيد الوزير الأول رقم 7/2003 بتاريخ 27 يونيو2003 المنظم للشراكة بين الدولة والجمعيات الإرادة الحقيقية لنهج الشراكة مع الجمعيات كأداة مميزة لتفعيل سياسة القرب وتعزيز اللامركزية واللاتمركز في إطار تعاقدي جديد مرن ومتطابق مع مبادئ الحكامة الجيدة ومتمحور حول النتائج:

- تحديد مجالات التطبيق والتي تهم بالأساس القطاعات ذات الأولوية؛
- تسجيل الاتفاقيات المعنية في شكل إطار تعاقدي أو اتفاق (اتفاقية شراكة)؛
- مسطرة انتقاء المشاريع الجمعوية المؤهلة لتلقي الدعم المالي العمومي؛
- تتبع وتقويم المشاريع والحصيلة المحاسباتية لتنفيذ المشاريع.

وبغية تأطير انفتاح مؤسسات التربية والتكوين العمومي على محيطها الخارجي وفضائها المجتمعي والثقافي والاقتصادي والبيئي في إطار علائقي وتعاقدي مع الشركاء والهيئات الداعمة لمشاريعها وأنشطتها التربوية والتكوينية، وما يفرضه هذا الارتباط من استغلال لفضاءات ومرافق وتجهيزات المؤسسات التعليمية، عملت الوزارة على إصدار مقرر لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 14/961 بتاريخ 20 أكتوبر 2014 بشأن المصادقة على دليل مسطري ينظم ويضبط شروط وكيفيات ومساطر الاستفادة من فضاءات مؤسسات التعليم والتكوين العمومية، من أجل تنظيم أنشطة داخلها من طرف هيئات أو أشخاص أجانب عن هاته المؤسسات.

من جهة أخرى، عملت وزارة التربية الوطنية على وضع آليات لتفعيل العمل التشاركي، وإطلاع الشركاء من جمعيات المجتمع المدني على حاجيات النظام التربوي، وتشخيص واقع تدبير الشراكة التربوية الوطنية والدولية، ووضع برنامج عمل لتفعيل النهج التشاركي، ولاسيما مع منظمات جمعيات المجتمع المدني باعتبارها أهم الفعاليات لتحقيق تنمية محلية مستدامة، وذلك اعترافا منها بالدور الكبير الذي تلعبه في المساهمة في الارتقاء بجودة المنظومة التربوية، وفي مقدمتها جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ والجمعيات التربوية ذات الصلة بالشأن التربوي.

مجالات الشراكة والتعاون مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني

تتميز الوضعية الحالية بتعدد المجالات بالنسبة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، كقطاع حكومي، مما يؤثر على نجاعة المشاريع المنجزة، وفي إطار التعاقد مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني، تسعى الوزارة إلى توجيه المبادرات نحو المجالات ذات الأهمية والأولوية التي تتمحور حولها الشراكة مع الجمعيات، والمتمثلة في:

- التعبئة الاجتماعية من أجل دعم وتعميم التمدرس وخاصة بالوسط القروي؛
- الارتقاء بالتعليم الأولي بالوسط القروي وتوسيعه؛
- دعم برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية؛
- الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو في وضعية إعاقة؛
- المساهمة في برامج تحسين جودة التعليم؛
- الرفع من مستوى التحكم في اللغات الأجنبية وتقويها؛
- دعم الأنشطة المهنية واكتشاف المهن؛
- ترسيخ الثقافة المالية والمقاولاتية وحفز روح المبادرة؛
- تأهيل البنيات التحتية وفضاءات المؤسسات التعليمية وتوسيع العرض التربوي؛
- توسيع قاعدة التمدرس بالوسط القروي من خلال تعزيز الدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ المعوزين من الطبقات الفقيرة والتركيز على مجالات (النقل المدرسي، المنح الدراسية، توسيع الطاقة الاستيعابية لشبكة الداخليات ودور الطالب والطالبات، وتوفير الأدوات والكتب المدرسية).
- الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية؛
- التكوين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- التكوين الأساسي والتكوين المستمر؛
- حفز التميز والإبداع؛
- إقرار حياة مدرسية جديدة تجعل من المدرسة إطارا لأجرأة حقوق الطفل وتربيته على المواطنة وعلى حقوق الإنسان والإنصاف والمساواة بين الجنسين والتربية البيئية وحماية الطبيعة والتربية الصحية، وذلك من خلال اعتماد الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية الموازية.

تحديد الأهداف الوظائفية الخاصة بالنشاط الهادف

- ترسيخ قيم كامنة أو تلقين أخرى جديدة؛
- التحسيس بالأهمية بتبيان الآثار المباشرة أو غير المباشرة على الحياة المجتمعية؛
- التربية على التطبيقات والممارسات والعادات المثلى لتبيان إمكانيات حدوثها وتحقيقها وتنفيذها في الأوساط المعيشة؛
- بث الرغبة لدى الناشئة للمشاركة في العمل الطوعي بشكل فردي أو جماعي؛
- التدريب على الإيجابية والتطوع لغاية المنفعة العامة؛
- فهم أدوار الفئات المجتمعية المكونة للنسيج الجمعوي؛
- ترسيخ روح المواطنة المسؤولة منذ الأعمار الأولى؛
- فهم مضامين الوظائف والأنشطة التطوعية والقدرة على وضع أولوية لها والوقوف على وقعها وآثارها الاجتماعية، ونذكر على سبيل المثال:
  - الأعمال الإسعافية؛
  - الأعمال التي تبني وتؤسس مرجعيات؛
  - الأعمال التي تحافظ على الثوابت؛
  - الأعمال التي تبني قدرات ومهارات؛
  - الأعمال الوقائية؛
  - الأعمال الخاصة بحل الأزمات.

الإجراءات العملية للاحتفال

1. على مستوى المؤسسات التعليمية:

أ. مقتضيات خطة العمل المقترحة:

- تبيان أو توضيح الطرق والأشكال الممكنة والمناسبة لمخاطبة -مباشرة أو غير مباشرة- الجمهور الناشئ عبر مؤسسات التعليم أو منظمات المجتمع المدني؛
- تحديد أماكن ومواقع التنزيل، مثلا داخل المؤسسات التعليمية أو مقرات الجمعيات أو فصول الدراسة أو في فضاءات مفتوحة على الطبيعة؛

- تحديد الجهات الداعمة أو المشاركة في عملية التحسيس المدرسي بأهمية أدوار المجتمع المدني وتحديد أشكال وأنواع التعبئة الخاصة ببرنامج أنشطة التحسيس، مثل:
  - منظمات المجتمع المدني؛
  - الفاعلين العموميين: إدارة، جماعات محلية، قطاعات عمومية؛
  - منشئات خاصة؛
  - مؤسسات إعلامية.

ب. **الخطوات الإجرائية للاحتفال:**

- عقد اجتماع لمجلس التدبير يشارك فيه التلميذات والتلاميذ، وممثلون عن جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، ومختلف الفرقاء الاجتماعيين وشركاء المؤسسة، لتدارس ومناقشة كيفيات ومظاهر الاحتفال بهذا اليوم؛
- استثمار الدروس الفصلية للتعريف بهذه المناسبة وتوعية المتعلمات والمتعلمين بالأدوار المهمة لجمعيات المجتمع المدني؛
- القيام بعمليات تطبيقية داخل فضاءات المؤسسة أو فضاءات خارجية أو غيرها من الأنشطة الميدانية التي يمكن أن يلمس التلميذ وقعها وأثرها المباشر والملموس على الوسط الذي يعيش فيه أو المجتمع؛
- قراءة في كتاب أو مقال يتحدث عن موضوع في العمل الاجتماعي ومناقشة الأفكار الواردة فيه؛
- تنظيم عروض يلقيها التلاميذ في الموضوع، مع نقاش واستخلاص العبر؛
- كتابة ونشر مقالات في الصحافة المدرسية حول موضوع النشاط الجماعي والتضامني على سبيل المثال؛
- عرض مسرحيات خاصة ومبسطة لتقريب مفهوم العمل الجمعوي والتشاركي لدى المتعلمين؛
- وضع سؤال مركز حول مشكل مجتمعي يعاني منه الناس، وفتح الباب أمام الحضور من التلاميذ لإيجاد الأجوبة والحلول الممكنة له؛
- إلقاء درس نموذجي أو محاضرة في أهمية العمل الجماعي أو شروط المواطنة الصالحة؛

- إلقاء درس مبسط حول تعريف مفهوم الجمعية ومحاولة تقريب المفاهيم والنصوص القانونية المنظمة لها لدى المتعلمين بالنسبة للسلك الثانوي؛
- محاولة استقراء آراء أو تمثلات التلاميذ حول مظاهر العمل الجمعوي والتشاركي ومحاولة تقريب مفهوم الديمقراطية التشاركية لديهم؛
- تقديم عروض مصورة حول نشاط معين ملموس تقوم به منظمة من منظمات المجتمع المدني؛
- فتح عملية للتبرع بالمال أو الملابس أو الأدوية أو أطعمة يتكلف التلاميذ بجمعها وتنظيمها وتوزيعها بتأطير من الأطر الإدارية والتربوية وبمشاركة أو مساعدة جمعية من الجمعيات؛
- القيام بزيارات خاصة، إن أمكن ذلك، إلى ملاجئ الأيتام أو دور العجزة أو المستشفيات، بتأطير من إدارة المؤسسات التعليمية وبعض أعضاء الجمعيات، قصد مساعدة نزلاء هذه المؤسسات وتخصيص وقت لتنشيط أجواءها؛
- استثمار هذه المناسبة لتأسيس الأندية التربوية، وتنظيم أنشطة فنية وثقافية واجتماعية بمشاركة الجمعيات الشريكة؛
- تكريم الجمعيات الشريكة بما فيها جمعيات أمهات وآباء وأولياء أمور التلاميذ، وتوزيع شواهد تقديرية تشريفا لمهمتهم واعترافا بأدوارهم النبيلة، وذلك بتنسيق مع الجماعات المحلية وباقي الشركاء.

2. على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها:

- اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وإعداد كل الشروط المساعدة على إنجاح تخليد هذا اليوم، من حيث البرمجة القبلية، وتحضير الوسائل، والإشعاع، والتحسيس، والتعبئة؛
- إعداد برنامج عمل يتضمن مختلف الأنشطة المقترحة لتخليد هذا اليوم، مع الاستعانة بدليل الحياة المدرسية ودليل الاحتفاء بالأيام الوطنية والعالمية، بالإضافة إلى إشراك الأطر والموظفين المنتمين لمختلف الهيئات الإدارية والتربوية؛
- اعتماد مقاربة تشاركية في الاحتفال بهذا اليوم مع فعاليات المجتمع المدني ذات الاهتمام بمجال التربية والتكوين، خصوصا منها ما يرتبط باتفاقيات شراكة أو جهوية أو إقليمية أو محلية، بالإضافة إلى إشراك باقي الفاعلين في المحيط المدرسي من ممثلي جمعيات، وجماعات محلية، وسلطات محلية، وبعض الفعاليات التربوية والثقافية والفنية والرياضية؛

- تنظيم أنشطة إشعاعية تحسيسية للتعريف بأدوار ومهام جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلميذات والتلاميذ، ومساهماتها في الارتقاء بجودة التعليم ببلادنا، إضافة إلى دراسة ومناقشة الآليات الكفيلة بتفعيل أنجع لأدوارها من أجل النهوض والارتقاء بأوضاع المؤسسة التعليمية وضبط سبل أجرأة "ميثاق العلاقة"؛
- التعريف بمنجزات الجمعيات خلال الموسم الماضي وتقديم برنامج عمل الموسم الحالي؛
- تقديم التجارب الناجحة لبعض المبادرات والتجارب الناجحة للجمعيات الشريكة بكل مستوياتها؛
- تكريم المنظمات والجمعيات الشريكة بما فيها جمعيات أمهات وآباء وأولياء أمور التلاميذ وتوزيع شواهد تقديرية تشريفا لمهمتهم واعترافا بأدوارهم النبيلة؛
- اعتبار هذه الذكرى كفرصة ومناسبة لإبرام اتفاقيات شراكة مع جمعيات المجتمع المدني في مختلف مجالات تدخلها؛
- دعوة الأطر الإدارية والتربوية بالمؤسسات التعليمية إلى تنظيم حملات تحسيسية بمناسبة هذا اليوم حول الأدوار الفعلية لجمعيات المجتمع المدني ومساهمتها في الارتقاء بالمنظومة التربوية؛
- دعوة الجمعيات والمنظمات المهتمة بالشأن التربوي إلى تنشيط محاضرات وندوات وعروض، بتنسيق مع المصالح الإدارية بالأكاديميات والمديريات الإقليمية، حول موضوع الاحتفال أو مواضيع مماثلة، مع تنظيم زيارات إلى مقرات هاته الجمعيات الفاعلة أو على مستوى المؤسسات التعليمية؛
- تنظيم معارض وأروقة لتقديم المشاريع الناجحة للجمعيات الشريكة وإبراز إبداعاتها ومجهوداتها في مجال الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين؛
- تكريم الجمعيات الشريكة وتوزيع شواهد تقديرية تشريفا لمهمتهم واعترافا بأدوارهم النبيلة وذلك بتنسيق مع الجماعات المحلية وباقي الشركاء.